للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

كلامنا عن القوانين الخاصة بالمرأة ليس تكسباً انتخابياً وإنما قناعة بحقوق واجبة

العوضي: المرأة الكويتية تعاني بسبب إقامة أبنائها غير الكويتيين وسأقدم قانوناً بكفالتها لهم

كامل العوضي

أكد عضو مجلس الأمة السابق ومرشح الدائرة الأولى لانتخابات أمة 2016 أنه سيبذل قصارى جهده في تقديم كل الاقتراحات بقوانين التي تحتاج اليها المرأة الكويتية والدفع بكل قوة لإقرارها بكل السبل والطرق المتاحة دستوريا وقانونيا، مشيرا إلى أن كل القوانين التي تقدم بها في المجلس الماضي كانت للمرأة فيها الحصة الكبرى مثل قانون التأمينات الاجتماعية وسن التقاعد وغيرهما.

وأضاف العوضي أنه لمس حاجة ملحة من قبل النساء الكويتيات في موضوع إقامة ابن الكويتية من أب غير كويتي الذي لا يمكن أن تكون إقامته على إقامة أمه، مؤكدا أن هذا المطلب المحق هو أقل ما يمكن عمله كخطوة أولى نحو إعطاء ابن الكويتية الكاملة على جنسية أمه باعتبارها مواطنا كويتيا له الحق الدستوري مثل الرجل دون أي تفريق أو تمييز، مؤكدا أنه أول اقتراح بقانون سيتقدم به سيكون بهذا الخصوص في حال فوزه بمقعد البرلمان، مشددا على ضرورة خروج الكويت من قائمة الـ 27 وهي الدول التي تمنع المرأة من حق إعطاء جنسيتها لأولادها من بين 195 دولة حول العالم.

وأشار العوضي إلى أنه سوف يقوم بالحشد النيابي والشعبي والقانوني والدستوري للضغط بكل الإمكانات مع إشراك وسائل الإعلام والفعاليات الاجتماعية والسياسية وغيرها لتكون بمنزلة أدوات ضغط لتحقيق القانون وإقراره، مؤكدا أن هذا الكلام لا يندرج تحت إطار التكسب الانتخابي بأي شكل من الأشكال لأنه قناعة شخصية بوجوب إحقاق الحق بكل قوة وإصرار، مشددا على بقاء ابن الكويتية بإقامة عمل أو غيرها من الإقامات ومعاملته كالأجنبي على الرغم من أن أمه كويتية أمر غير مقبول يحز في النفس ولا يعبر عن الاحترام الكبير الذي يكنه المجتمع الكويتي للمرأة الكويتية.

كما بين العوضي أن هذا القانون ليس الوحيد الذي تحتاج اليه المرأة الكويتية بصفة عاجلة وملحة وضرورية، حيث إن المرأة تعاني كثيرا من المشاكل في تحصيل حقوق واجبة لها في الدستور، مشددا على أن التنفيذ الصحيح للدستور يمكن أن يلغي كل هذه المشاكل التي خلقتها القوانين والقرارات وخالفت الدستور في ذلك.

وتناول العوضي عددا من المشاكل التي تعاني منها المرأة والتي تحتاج إلى قوانين جديدة وحديثة مثل قانون التأمينات الاجتماعية وتحديد سن التقاعد ليصبح مقترنا بسنوات الخدمة وليس بالسن على أن تكون مدة الخدمة 15 سنة كحد أدنى وذلك للمرأة المتزوجة بأولاد والأرملة بأولاد والمطلقة بأولاد، مشيرا إلى أن الدول المتقدمة تعطي تقاعدا كاملا للموظفة وعندها طفلان، وإذا أصبح لديها ثلاثة أطفال يمكن أن تعطى تقاعدا كاملا للزوج أيضا ليساعد زوجته في تربية الأطفال باعتبار أنهم عماد المستقبل ونواته.

كما تناول العوضي عدة قضايا أخرى سيعمل عليها في حال فوزه بكرسي البرلمان مثل إلغاء التمييز في القانون بينها وبين الرجل ليتطابق القانون مع الدستور ويعود الفرع إلى الأصل مثل علاوة الأبناء التي تحق للرجل ولا تحق للمرأة وحق السكن في حال عدم الزواج وحق القرض الإسكاني وكثير من الحقوق لأبنائها إذا كانت متزوجة من غير كويتي مثل العلاج والتعليم والجنسية والتوظيف وغيرها.

وختم العوضي مؤكدا أنه سينطلق من قناعات وطنية كبرى بأن المرأة مواطن أساسي وغير منقوص كما أكد الدستور، ويجب أن تتم معاملتها على هذا الأساس، وإلا فإن الخط سيبقى أعوج وسيزداد الاعوجاج، مناشدا الناخبات بالتصويت لمن يرون فيه النية الصادقة للعمل، والشخص الذي عمل فعلا، والشخص الذي يسمع ليفهم ويتفهم.

أكد سعيه لإعادة الجناسي المسحوبة

محمد غازي المطيري: المناهج الدراسية خط أحمر.. ولن أخدع الناخبين

يحيى حميدان

مرشح الدائرة الرابعة د.محمد غازي المطيري (هشام كامل)

أكد مرشح الدائرة الرابعة د.محمد غازي المطيري أن أبرز محاور برنامجه الانتخابي تتركز حول ضرورة الحفاظ على مناهج وزارة التربية وعدم تغييرها لإرضاء بعض الأهواء، واعتبر أنها خطا أحمر.

وقال المطيري انه في حال وصوله إلى مجلس الأمة فإنه سيحرص على تقديم مقترح بقانون لإلغاء قانون محكمة الوزراء، وذلك لأنها تحمي الوزراء ولا تدينهم وهي وجدت لهذا السبب بالذات، مشيرا إلى أن هذه المحكمة لم تدن أيا من الوزراء في السابق، وبالتالي فإنها لا تقوم بدورها الذي وضعت من أجله.

وأضاف المطيري انه سيكون نصيرا للمستضعفين انطلاقا من الحديث الشريف «خير الناس أنفعهم للناس»، وكذلك سيعمل على إعادة الجناسي المسحوبة من المواطنين ومنهم من تعرض للظلم الواضح، وكان يجب على أعضاء المجلس السابق ان يقفوا الى جانب هؤلاء المواطنين.

وذكر انه لن يجامل في عقيدته من اجل الحصول على الأصوات ولن يخدع المواطنين عبر إطلاق الشعارات الرنانة وسيكون الى جانبهم في كل ما يعود بالفائدة عليهم.

وأشار المطيري الى أن الشعب الكويتي عانى الأمرين من المجلس السابق بسبب وصول أعضاء يفكرون في مصالحهم فقط إلا من رحم ربي، ومنهم من نقض القسم الذي اقسمه من اجل مصالح دنيوية زائلة، وهذا ما تسبب في رفع أسعار البنزين والتلويح بسحب الجناسي لإرضاخ المواطنين.

واعتبر المطيري ان الدولة تحاول تضييق الخناق على المواطنين، وهو ما وضح جليا من خلال رفع أسعار البنزين، ويجب أن ننظر الى هذا القرار من جانب آخر، إذ ان أي زيادة في أسعار البنزين ستقابلها زيادة في كثير من أمور الحياة.

وحث المطيري جميع المسؤولين الذين يتقاضون الرشاوى أو يقدمونها على ترك هذه العادة السيئة. وقال: «نزهوا أياديكم عن الأموال الحرام لتنجوا من عذاب الله سبحانه وتعالى، ونحن جاءنا بعض الراشين والمرتشين الذين يشرعون القوانين للبلاد ضد المواطنين ومستقبل أبنائهم».

وتوقع المطيري ان ترتفع نسبة التصويت في الانتخابات المقررة يوم السبت المقبل، وذلك على اثر عودة بعض المقاطعين الذين ابتعدوا عن الترشح في الانتخابات، وبالتالي فإن الوصول الى نسبة 70٪ يعتبر أمرا ممتازا ونحن اعتدنا في السنوات الأخيرة عدم الوصول الى هذه النسبة على اقصى تقدير.

وبين المطيري انه يتمنى من الشعب الكويتي المشاركة بكثافة في الانتخابات البرلمانية وإيصال من يرونه مناسبا للدفاع عن حقوقهم والذود عن حرياتهم وتشريع القوانين التي تفيد وطننا الكويت وشعبه الكريم.

ورأى المطيري أن توزيع الدوائر الانتخابية يعتبر غير عادل لاسيما ان بعض الدوائر بها كثافة سكانية تصل إلى 120 ألف ناخب، وهناك دائرة أخرى بنصف هذا العدد، مطالبا بضرورة إجراء التقسيم العادل والذي يعزز العدل والمساواة بين الدوائر الانتخابية.